

للنشر الفوري
أكتوبر 24، 2011
الاتصال ب : ليزا غيثس (Lisa Gates)
دولي +1-202-572-1546
تونس +216-522-38471
lgates@iri.org

الانتخابات التونسية خطوة تاريخية إلى الأمام

تونس ، تونس- 23 أكتوبر تمثل انتخابات المجلس التأسيسي انجازا تاريخيا في انتقال البلاد إلى الديمقراطية بعد عقود من الحكم الاستبدادي. إن تنظيم انتخابات وطنية بعد تسعة أشهر من ثورة درامية يعتبر هو في حد ذاته انجازا.

وأفاد وفد الملاحظين الدوليين للمعهد الجمهوري الدولي أن الانتخابات قد جرت في أجواء ايجابية تدعو للفخر الوطني، فالناخبين كانوا ينتظرون بصبر للتعبير بديمقراطية عن إرادتهم. إرتفاع نسبة مشاركة الناخبين في بيئة سلمية ومنظمة يشير إلى أن تونس قد اتخذت خطوة مهمة نحو مستقبل ديمقراطي.

وأعجب وفد الملاحظين الدوليين للمعهد الجمهوري الدولي بمهنية مسؤولي مكاتب الاقتراع وابدرايتهم بواجباتهم وملتزماتهم إجراء الانتخابات وفقا للقواعد المعمول بها. وهذا ملحوظ خصوصا وأنهم كانوا يقومون بإدارة الانتخابات الديمقراطية الأولى في تونس.

بسبب مجموعة من العوامل المختلفة أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الإجراءات الانتخابية قبل أقل من شهر واحد من بدء الانتخابات. نتيجة لذلك، كان تدريب العاملين في الانتخابات ونشر المواد الانتخابية معقدا. وبالمثل ، فإن الإعلان المتأخر عن الإجراءات تسبب في تأخير جهود تثقيف الناخبين التي كانت قد تسفر عن ناخبين أفضل وأبلغ. للانتخابات المقبلة، يوصي المعهد الجمهوري الدولي بالصياغة النهائية والإعلان عن إجراءات الانتخابات في موعد لا يتجاوز 60 يوما قبل تاريخ الانتخابات. ويوصي المعهد أيضا بتعزيز الجهود لتدريب أعداد أكبر من العاملين في الانتخابات من خلال إستعمال نموذج لتدريب المسؤولين وتمكينهم على القدرة على إجراء الانتخابات بطريقة منظمة وفعالة، مما يؤدي إلى تقليص مدة إنتظار الناخبين.

ومن نقاط الضعف الخاصة التي لاحظها المعهد الجمهوري الدولي طول الفترة الزمنية المطلوبة من قبل المسؤولين على الانتخابات لتحديد الأسماء الموجودة في سجل الناخبين. ساهم هذا جنبا إلى جنب مع إرتفاع نسبة مشاركة الناخبين، في إرتفاع المدة الزمنية المطلوبة قبل التمكن من الإدلاء بالصوت. على الرغم من هذا فإن التونسيين قد تحلوا بالصبر وأنتظروا لساعات أحيانا للإدلاء بأصواتهم، يوصي المعهد بقوة بأن تنظر السلطات الانتخابية فالرفع من عدد المسؤولين العاملين على سجلات الناخبين في الانتخابات المقبلة.

كان يمكن لمجهودات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فيما يخص تسجيل الناخبين أن تكون افضل لو كان التوجيه أوضح على مستوى آليات التسجيل وعلى الأسباب الكامنة وراء إختيار نظام قائمة التمثيل النسبي المغلقة.

ولاحظ المعهد أن الناخبين الأميين واجهوا تحديات عويصة في الإدلاء بأصواتهم وتوصي بقوة بأن الانتخابات المقبلة يجب أن تشمل مبادرات تعليمية موجهة للناخبين الأميين. ويجب أيضا إيضاح الإجراءات الخاصة بمساعدة الناخبين الأميين والمعوقين بالنسبة للانتخابات المقبلة.

ويثني المعهد الجمهوري الدولي على الجهود الإضافية من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتوفير فرصة الاقتراع للناخبين الغير مسجلين من خلال إستخدام بطاقة الهوية الوطنية. ولكن ، أدى استخدام نظم التسجيل للمسجلين و الغير مسجلين على حد سواء الى ارتباك العملية الانتخابية حول مكان وكيفية التصويت. يجب على نظام الانتخابات المقبلة تقديم توجيه أكثر وضوحاً بشأن غير المسجلين، أو إحداث آليات لتحسين الجهود الموجهة لتسجيل الناخبين. ويجب معالجة الاعطاب التقنية التي واجهها الغير مسجلين خلال محاولتهم العثور على مواقع الاقتراع قبل الانتخابات المقبلة.

وقد أشاد ملاحظي المعهد الجمهوري الدولي بحيوية الأحزاب السياسية خلال حملاتها الانتخابية. و يفيد الملاحظون أن العدد الكبير من الخيارات الانتخابية المقدمة إلى الناخبين تتوافق من حيث العدد مع الاعداد التي سجلت في العديد من البلدان خلال أوائل تحولها الديمقراطي. ولا بد للقوى السياسية في تونس من إيجاد سبل للعمل معا بروح بناءة في سياق ديمقراطي، و على المؤسسات المنتخبة أن تستجيب لأولويات الناخبين. بالإضافة إلى مطالب حرية التجمع والتعبير، وتشمل هذه المطالب الفرص الاقتصادية وتحسين نوعية العيش.

ساعدت المشاركة العريضة للملاحظين المحليين و الممثلين للأحزاب السياسية على إيجاد مناخ شفاف للانتخابات. الملاحظون الدوليون تواجدوا على مستوى جل مكاتب الاقتراع التي وقعت زيارتها من طرف ملاحظي المعهد. لاحظ المعهد أن أغلبية الملاحظين الدوليين لهم تكوين متين للإجراءات الانتخابية، منضبطين و لهم احترافية في معاملاتهم. أما بالنسبة لاعوان المراقبة الراجعين بالنظر للأحزاب السياسية كان توزيعهم على المكاتب بطريقة محكمة. لاحظ المعهد عدة حالات متأتية من بعض الاعوان التابعين للأحزاب للتأثير على الناخبين على مستوى عدة ولايات ولذلك يوصي بضرورة إخضاع هؤلاء الاعوان إلى تكوين سياسي إضافي قبل الانتخابات القادمة. كما أن المعهد يتفهم أن النقص الملاحظ على مستوى الدراية بالقوانين الانتخابية جعل هؤلاء الاعوان غير متفهمين لدورهم جيدا.

كما لاحظ المعهد أيضا حالات منفردة و منعزلة لحملات غير لافقة لمؤيدي بعض الاحزاب السياسية خلال يوم الانتخابات ، بما في ذلك توزيع عينات من البطاقات الانتخابية داخل مراكز الاقتراع. لذلك فإن التفهم العميق للقوانين الانتخابية من طرف الأحزاب السياسية يساعد السلطات على التقليل من الممارسات الانتخابية الغير ملائمة خلال الانتخابات المستقبلية. يجب درس كل العوامل التي من شأنها أن تؤثر على سير الانتخابات مثل إستعمال المال و الوثائق.

كانت مشاركة النساء فعالة في لجان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وينبغي مستقبليا الإتاحة للنساء المرشحات فرص جديدة للقيادة فالانتخابات، كما أن مساهمة المرأة فالانتخابات يجب أن تدرج في مرتبة مشرفة على مستوى الجهود المبذولة في تكوين الناخبين. إن الوفاق بين المرأة والرجل على مستوى قائمات المترشحين يمثل محاولة جديّة لتشريك المرأة فالانتخابات لكن ترتيبهن على مستوى قائمات الأحزاب يمكن أن يؤدي الى تمثيل مخيب للأمل للمرأة على مستوى المجلس.

إن وفد المعهد الجمهوري الدولي يشتمل على 28 ملاحظ دولي و 5 ملاحظين محليين. عاين ملاحظون من مصر، فرنسا، الاردن، فلسطين، بولونيا، رومانيا وممثلون أمريكيون الانتخابات والفرز على مستوى اكثر من 200 مكتب اقتراع ببزرت، باجة، قابس، القيروان، القصرين، الكاف، المنستير، نابل، صفاقس، سيدي بوزيد، سوسة وتونس. إن الملاحظين الراجعين بالنظرالى المعهد الجمهوري الدولي الذين قاموا بزيارة أكثر من 50 مكتب اقتراع، ساعدوا على تفعيل جهودات الملاحظين الدوليين.

أشرف على وفد المعهد الجمهوري الدولي السيد تيم باولنتي (Tim Pawlenty) الحاكم السابق لولاية مينيسوتا (Minnesota) وسعادة الرئيس السابق لرومانيا، السيد ايميل كنستونتينسكو (Emil Constantinescu) بصفته مشرف مساعد. إن الوالي تيم بولانتي عمل لفترتين انتخابيتين على مستوى ولاية مينيسوتا وذلك من سنة 2003 الى سنة 2011 .

خلال هذه الفترة قام بخمسة رحلات الى العراق و ثلاث رحلات الى افغانستان كما نظم مهام تجارية حول العالم و خاصة على مستوى الصين، الهند، اسرائيل، الشيلي، كندا، اليابان، البرازيل، بولونيا وجمهورية التشيك.

السيد ايميل كنستونتينسكيو شغل منصب رئيس رومانيا من سنة 1996 الى سنة 2000. بعد سقوط نيكولاي تشاوسيسكو (Nicolae Ceaușescu) سنة 1989، أصبح كنستونتينسكو عضو مؤسس للتحالف المدني الذي أصبح أهم منظمة للمجتمع المدني والتي انضمت بدورها الى أحزاب المعارضة الديمقراطية وأنجبت مؤتمر الحزب الديمقراطي في رومانيا.

كان من بين مندوبي وفد للمعهد الجمهوري الدولي :

- حسام الدين علي : رئيس الأكاديمية المصرية الديمقراطية.
- جودي بلاك (Judy Black) : المدير السياسي لبرينستن هيات فريبر شراك (Brownstein Hyatt Farber Schreck).
- بربارا هايف (Barbara Haig) : نائبة رئيس الشؤون السياسية والإستراتيجية للصندوق الوطني الديمقراطي.
- براين هلاي (Brian Haley) : المدير المالي السابق لحملة باولنتي للرئاسة.
- ايمان الحسيني : عضو مجلس ادارة معهد القيادة للمرأة العربية ومدير وأستاذ مساعد في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن.
- بيار بيفو-ليقوني (Pierre Prévôt-Leygonie) : مستشار، إستراتيجي إتصالات الحملات ومدير سابق للمالية للتعبة بفرنسا.
- كريستوف ليزاك (Krzysztof Lisek) : ممثل بولندا بالبرلمان الاوربي.
- تامي لونجايرجر (Tami Longaberger) : الرئيسة التنفيذية لشركة "الونجايرجر" و رئيسة إدارة المعهد القيادات النسائية العربية.
- نادر سعيد : رئيس العالم العربي للبحوث والتنمية وهو مركز أبحاث مستقل بالصفة الغربية.
- اماندا و.شانزر (Amanda W. Schnetzer) : مديرة لحرية الإنسان بمعهد جورج دبليو بوش.
- شاريتي ن.والاس (Charity N. Wallace) : مديرة لقضايا المرأة بمعهد جورج دبليو بوش.
- ريشارد س.ويليامسون (Richard S. Williamson) : نائب رئيس مجلس إدارة المعهد الجمهوري الدولي، سفير سابق للامم المتحدة و مبعوث رئاسي خاص إلى السودان.

كما تجدر الملاحظة أن أعوان المعهد الجمهوري الدولي عملو أيضا بصفة مراقبين وساعدوا على المهمة الانتخابية، هؤلاء الاعوان كانوا تحت إشراف لورن كرانر (Lorne Craner)، رئيس المعهد الجمهوري الدولي، توماس قاريت (Thomas Garrett)، نائب رئيس لبرامج المعهد الجمهوري الدولي، سكوت ماستيك (Scott Mastic)، المدير الجهوي للمعهد الجمهوري الدولي لمنطقة الشرق الاوسط وبرامج شمال إفريقيا وجورجي تودورفتش (Djordje Todorovic)، المدير المقيم بتونس للمعهد الجمهوري الدولي.

عند حلول الوفد الراجع بالنظر إلى المعهد الجمهوري الدولي، وقعت ملاقاتهم بممثلين للسفارة الامريكية بتونس، بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بالمنظمات الدولية وبالمنظمات الغير حكومية التونسية، بالاحزاب السياسية وبممثلين وسائل الاعلام. كما وقع إعلامهم بالقانون الانتخابي التونسي الذي سنته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مع الإشارة الى حقوق ومسؤوليات الملاحظين الدوليين. وقع بعد ذلك توزيع الملاحظين على العديد من مكاتب الاقتراع اين لاحظوا نقاط القوة والضعف للنظام الانتخابي التونسي والتي قاموا بتقييم أنظمة الحملات ، عملية الاقتراع، جدولة التصويت وإعداد التقارير.

قام المعهد الجمهوري الدولي أيضا بنشر ملاحظين على المدى الطويل في جميع أنحاء البلاد للإطلاع على الأنشطة المتصلة بالانتخابات مثل الحملات السياسية والمظاهرات. أسفرت جهود ملاحظي المعهد الجمهوري الدولي على فهم أفضل للبيئة الانتخابية.

منذ عام 1983، رصد للمعهد الجمهوري الدولي 135 انتخابات في 43 بلدا.